

من

تراب (٥٨١) هل احترمنا القضاء وأحكامه ؟! (*)

الطريق!

من الظواهر المقلقة التى بدأت تفتح الساحة، التداخل فى أحكام القضاء، والتعقيب عليها بما لا يجوز، ليس فقط فى الشأن العام الذى تثيره محاكمات لبعض مسئولى أو أقطاب النظام السابق، بل جعلت تطول الأحكام القضائية الصادرة فى العادى من الأمور، حتى قام أهالى أحد تجار المخدرات، عقب الحكم بإدانته فى دار القضاء العالى، بأعمال شغب وإتلاف طالت سراى المحكمة، وسيارات القضاة والمستشارين الواقفة فى حرمها، وهى ظاهرة سبقها ويوازيها هجمات تجرى من وقت لآخر على أقسام ومراكز الشرطة لتهريب مسجون أو مساجين عنوة، تحت تهديد السلاح، وطفقت هذه الحوادث تتزايد، مع رخاوة السلطة، واهتزاز هيبة القانون، حتى جعلت تطول مؤخرًا أحكام القضاء والقضاة فى مشاهد لا سابقة لها فى مصر، تنطوى على الضرب فى القضاء ومهاتبه، والاحترام الواجب له ولأحكامه، وتضرب فى الصميم مبدأ عدم التدخل فى شئون العدالة ومسار الدعاوى والأحكام التى يصدرها القضاء فيها !!

(*) المصور ٢٠١١/٧/١٣

واقترح الساحة، هواة ومحترفون، بعضهم - للأسف - ينتمى إلى الأسرة القضائية، فجعلوا لا يتوقفون فقط عند تجريح الأحكام، وإنما تطرقوا إلى التدخل في شئون العدالة، واقترح البعض ما أسموه وجوب تشكيل « دوائر خاصة » تحال إليها قضايا الفساد وغيرها المرفوعة ضد رموز ومسئولى الحكم الذى رحل .

واعتياد التناول على القضاء وأحكامه، أمر خطير بالغ الخطر، والخلط بين الثورة والقضاء عماءٌ ضرير، فالثورة يمكن أن تطول وتدخل أى شىء إلا العدالة، فالثورة لا يمكن أن تكون ثورة على العدالة أو مقاومة لها، فالعدالة قيمة واجبة الاحترام فى ذاتها، وليس معقولاً أن نستبدل الظلم بالفساد، فالظلم ظلمات فى الدنيا والآخرة، ولا يغفى الإنسان من تبعته أن يتصور أنه يتداخل فى القضاء لإعلاء العدل، فالحكم موكول إلى القضاء لا إلى عموم الناس، ومن المحال أن يحل كل إنسان نفسه محل القاضى، وأن يتوهم أنه لديه من العلم وسلامة التقدير وصوابه - ما يبيح له فرض الوصاية على القاضى، أو بث الخوف للتأثير على أحكام القضاء، أو التذرع بالثورة للتدخل فى العدالة وإرهاب القضاء، ومن المفزع للعارفين أن يحمل المانشيت الرئيسى لإحدى الصحف اليومية عنواناً يصف أحكاماً صدرت مؤخراً ببراءة اعتنقها قضاة فحكموا بها، بأنها : « أحكام القضاء على الثورة » !! وإلى جوار المانشيت عنوان آخر يقول : « انتبه !! .. الثورة ترجع إلى الخلف » !! .. « أهالى الشهداء يتوجهون إلى الجنائية الدولية » !! فهذا تحريض سافر على القضاء وتداخل غير محمود فى شئون العدالة، وتذرع بالثورة فيما لا محل للتذرع به لضرب القضاء وهو معقل العدالة والملاذ الأخير للجميع .. للشوار

وغير الثوار .. فلا غناء لأحد عن العدالة، والعدالة لا تصنف الناس في أحكامها، وإنما تصنف الأدلة وتدرسها وتقدرها دون نظر إلى أى اعتبار سوى الحكم بالعدل .. لذلك كانت العدالة في رمزها معصوبة العينين ! لا تعمل غير موازين العدل الموضوعية، ولا دخل لتصانيف الناس أو للأهواء فيما تقضى به !

إن الاعتراض على أحكام القضاء، نابع من خطأ فهم معنى « المحاكمة » .. فالمحاكمة من لفظها ومعناها - « احتكام » - للقضاء ليفصل بالعدل في « الدعوى » .. و « الدعوى » إلى أن يحكم فيها محض « ادعاء » .. ولفظ « الدعوى » مشتق من « الادعاء » .. فالدعوى ومن مستأها « ادعاء » .. ولا ترفع الدعوى ليدان المتهم أو المتهمون فيها بالحثم واللزوم والضرورة، فسلطة الاتهام ترفعها وتحيلها إلى القضاء « للاحتكام » إليه من خلال محاكمة يحتكم فيها الجميع إلى الأدلة والقرائن والاستدلال في رحاب القضاء الموكل إليه - لا إلى سواه - النظر في هذه الأدلة، والفصل بموازينه في شأنها بالإدانة أو بالبراءة .. فالإحالة إلى المحاكمة ليس معناها ولا مرامها أن يدان المحال أو المحالون حتماً، وإنما هي « احتكام » في شأن « دعوى » إلى القضاء ليحكم فيها بالعدل الذى يصل إليه القضاة بعد بحث ومجاهدة ووزن لكل المطروح في الدعوى من أدلة، لا يفرقون مسبقاً بين دليل إدانة ودليل براءة، وإلا فقدت المحاكمة حيديتها، والحيدة مبدأ أساسى في المحاكمات، بل وفي التحقيق أيضاً، يلزم القائمين على الدعوى ببحث أدلة البراءة بذات القدر الذى يفحصون به أدلة أو قرائن الإدانة، ثم الموازنة الموضوعية بينها بلا غرض ولا هوى، مستعينين بعلمهم وخبرتهم التى دانت لهم من واقع الممارسة الطويلة

المزدانة بطلب العدل والسعى إليه والتسلح بكل مصادر العلم والمعرفة للوصول الآمن إليه، ولذلك لا يمكن ويستحيل أن تكون المحاكمات ساحة للأغراض أو الأهواء أو إشفاء الغليل أو الانتقام والأخذ بالثأر، وإنما هى محراب للعدالة تلك التى فى رمزها معصوبة العينين .

فى حمأة الاعتراضات غير الحميدة على أحكام القضاء، اقترح البعض تشكيل دوائر خاصة، لنظر قضايا بعينها، وهذا الاقتراح اقترح ضرير، لعدة أسباب، أولها أنه يضرب مبدأ أساسيًا من مبادئ القضاء، هو أن « اختيار » القاضى لنظر قضية بعينها محظور، محظور على سلطة الإحالة وعلى الخصوم فى الدعوى، فلا يجوز ذلك للمتهمين مثلما لا يجوز للنياية العامة، لأن الاختيار فيه بذاته شبهة تأبأها العدالة وتنأى بنفسها وبالقضاة عنها، وثانى هذه الأسباب، أن مسaire هذا الاقتراح ستؤدى إلى عواقب مخيفة، مردها إلى ذات هذا « الاختيار »، الذى سوف يعترض عليه من لا يوافقهم الحكم الصادر، بالإدانة كان أم بالبراءة، فتتبعثر الاتهامات الضريرة بأن الحكم بالإدانة مردّه إلى هذا « الاختيار » و « التخصيص »، فإذا قضت المحكمة المختارة بالبراءة، فإن البلوى ستكون أعظم ما دمننا نبيح لأنفسنا الاعتراض والتعقيب على أحكام القضاء، وستكون أعظم - أعنى البلوى - لأن الظنون غير الحميدة سوف تتجاوز القضاة، وهذا فى ذاته مصيبة، إلى مصر الدولة التى اختارت قضاة بعينهم لنظر قضايا بعينها طبقًا لاقتراحات السادة المتداخلين فى شئون العدالة، وبعضهم للأسف ينتمون سابقًا أو حاليًا للأسرة القضائية !!!

اللافت أن أحدًا لم يعترض، أو يسعى للتدخل فى شئون العدالة، أو يبيح لنفسه التعقيب الرافض على أحكام القضاء، حين صدرت من فترة وجيزة

أحكام بالإدانة وبعقوبات مغلظة، على ذات الثلاثة أو الأربعة الذين قضى ببراءتهم في دعوى - لا في كل ما نسب إليهم، فشفت هذه التفرقة عن أن الاعتراض هنا هو « مصادرة » على « البراءة » بالذات، أو إن شئت فإنه مصادرة على القضاء والزام له أن يحكم بالإدانة وإلا فلا !!! ودون أن يلتفت أحد إلى أن العدالة قيمة ومطلب في ذاتها، لا تميز ولا تفرق، ولا تحجب البراءة حين تقوم أسبابها، مثلما تحكم بالإدانة حين تتوافر مقتضياتها !

هذه الاعتراضات على براءة قدرها وقد حكم بها قضاة عدول لا مصلحة لهم ولا مأرب، هي تداخل غير حميد في شئون العدالة، ومصادرة خطيرة على واجب القاضي أن يحكم بالعدل الذي يراه ويقدره بموازينه الصارمة، لا برغبات ولا بأهواء الناس !

إن ثورة يناير ٢٠١١، أنجزت إنجازاً رائعاً، وهي مستهدفة من تداخلات متقاطعة معها بدعوى حماية الثورة، وهي في الواقع تستهدف سرقتها أو الركوب عليها !!

لا يوجد ما يلزم هذه الثورة الرائعة أن تتشبه بشورات سابقة في التاريخ جرت فيها مظالم وحُصدت أرواح بغير حساب .. وإنما هي تستمد أهدافها من قيمها، وفي مقدمتها إرساء العدل .. والعدل لا يتجزأ ولا يتبضع ولا يمنح هنا ويحجب هناك .. ومن يقرأ في القرآن، وفي الأناجيل، يعرف أن العدل غاية السماء، وأن الحكم العدل أمرنا أن نحكم بالعدل، والحكم بالعدل لم يُجعل لعموم الناس، وإنما يُجعل للقضاة الذين وعدوا - جزاء ما يلاقونه من عناء - بأجل ثواب، فجاء في الحديث : « المقسطون في الدنيا على منابر من نور يوم القيامة، يغبطهم عليها الأنبياء والصديقون والشهداء » .. كان من حكمة

الكتاب المجيد أنه حمى العدالة من ظنون الناس، ومن الاندفاع والتهور في الاتهام بغير تبين ودون تثبت .. والتعقيب على أحكام القضاء اتهام جائر للقضاة، بينما حذرتنا الأديان من سوء الظن، ومن الاستسلام غير المتبصر له، فذلك يؤدى إلى مظالم، وينقض العدل الذى تغيّته السماء .. إن الحكمة عدوة الاندفاع، والعدالة والحكمة صنوان لا يفترقان ..

إن ثورة يناير ٢٠١١ لها قيمها، وفي مقدمتها العدل الذى غاب طويلاً عن بر مصر وستبقى هذه الثورة الرائعة بخير، ما التزمت بقيمها وأهدافها ، ودرأت عنها الوصاية والأوصياء .. فهي ثورة فريدة حقاً ، وخلصت مصر من وطأة نظام جثم عليها سنين طويلة ، ووضعت مستقبل الوطن على بداية طريق صحيح نحسن صنعاً إذا التزمنا صراطه واستمسكنا بغايته برؤية صافية - تستلهم مرادها بالتفكير والتأمل وإحقاق الحق والعدل، لا بالمزايدات والوصايات !!